

كتاب من لجنة اهالي المخطوفين والمعتقلين والمفقودين .

فخامة رئيس الجمهورية

دولة رئيس مجلس الوزراء

معالي الوزراء

بعد الاحترام

ليست هذه المرة الاولى التي نعرض فيها قضيتنا امامكم على الورق ، وليست المرة الاولى التي نطالبكم فيها بتحمل مسؤولياتكم تجاه قضيتنا التي باتت قضية كل مواطن بل قضية الوطن . غير اننا نطرحها عليكم اليوم بعد ما ابدينا من حسن نية وتجاوب مسؤول وثقة بالتزاماتكم بتنفيذ القرارات والتعهدات التي اصد رتموها لحل هذه القضية بشكل نهائي ، وبعد ما اعلنته القوات اللبنانية وهي الطرف المسؤول مباشرة عن احتجاز ذواتنا ، من التزامها بتنفيذ قرار مجلس الوزراء المتعلق بهذا الموضوع . وبعد ما شاركنا استنادا لكل ذلك بقلب مفتوح في اعمال اللجنة التنفيذية تحدونا الرغبة الصادقة بالوصول الى حل ينهي هذه المأساة بعودة المخطوفين الى اهلهم .

ايها السادة

لن نذهب في شرح ونقل الحقائق التي اكشفناها ولمسناها من خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية المكلفة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، من ممارسات ممثلي القوات اللبنانية في اللجنة حيث اتسمت بمراوغة وتميع مفضوحين تجاه قضية دقيقة وحساسة بهذه الدرجة ، ومحاولة جعلها قضية ارقام وسلع للمساومات السياسية ، واننا لواثقون بان مجرد اطلاعكم على محاضر الجلسات على مدار شهر كامل وهي الفترة الزمنية المحددة لانجاز دراسة الاستثمارات واعلان النتائج - ان مجرد الاطلاع كفيلا بتمكينكم من تحديد الطرف المسؤول عن فشل عمل اللجنة ، ومن لمس نهج التميع الذي يحكم تصرفات ممثلي القوات اللبنانية مما يثير لدينا التساؤلات التالية :

- ما معنى انقضاء الشهر المحدد دون الوصول الى اية نتيجة ، وهل يعقل ان يكون اهالي المخطوفين ضد اطلاق سراح ابنائهم وذويهم ؟

- ما معنى الرفض الدائم والمستمر من القوات للتدقيق في الاستثمارات سوى التهرب من الحقيقة والاعتراف بما اقترفوا ويقتربون بحق ابنائنا والوطن ؟

- ما معنى جهر ممثلي القوات برفض الالتزام بالقرارات الرسمية وخروجهم من الاجتماعات سوى الاستمرار بنهج الخروج على كل ما هو شرعي ؟

- ما معنى ان يختزل عدد المخطوفين الى ٢١١١ المثبت في الاستثمارات المنظمة من قبل السلطات الرسمية الى ١٠٨ اسما فقط ، في حين تشير كل المعلومات الى مسؤولية القوات عن مصير الجميع ؟

- لماذا تلجأ الدولة الى تنظيم عملية الاستقصاء اذا لم يكن الهدف منها جلاء الحقيقة واعادة المخطوفين ؟

حشرات المسوولين

من كل ما تقدم لم يعد لدينا من مجال للشك في مسؤولية حزب الكتائب والقوات اللبنانية عن استمرار احتجاز المخطوفين البالغ عددهم ٢١١١ انسانا وعن التماذي في محاولة طمس الجريمة عن طريق عرض المقايضة ببعض المخطوفين .
 اننا تجاه هذا الواقع نكرر مطالبتنا وبإصرار أكبر والحاح أشد بحقنا الذي لا ينازع وإطلاق سراح جميع المخطوفين من دون قيد أو شرط ، ومن خلال السلطة الشرعية التي هي المسؤولية أولا وأخيرا عن مصير كل مواطن .

أيها السادة

لم يعد لدينا ما نقترحه ، ولم تعد لدينا القدرة على مثل ذلك وهذه مسؤولية السلطة الشرعية كما قلنا دائما ، وسنكون كما في السابق منفتحين على أي حل حقيقي مستعدين للمشاركة وبذل أي جهد مطلوب لإيجاد المخرج السليم لهذه القضية . فنحن لسنا هواة النزول للشوارع وإقفال المعابر ، ولسنا مخربين ولا ضد الخطة الأمنية . ولو كنا كذلك لربما توصلنا إلى حل ما لمشكلتنا ، ونحن لا نطالب بإبسط حقوق المواطنة وبوطن غير ناقص .

مرة أخرى نقول اننا لا نملك حلاً فالحل بايد يكم والمسؤولية مسؤوليتكم وابنائنا وازواجنا وآبائنا واشقائنا امانة في اعناقكم نطالبكم بإعادتهم إلينا ، وقبل فوات الأوان .

لجنة أهالي المخطوفين

بيروت في ١ / ٢ / ١٩٨٥

ملاحظة : مرفق ربطا نسخة عن اللوائح المقدمة من القوات اللبنانية للصليب الأحمر الدولي واللجنة التنفيذية